رأسمالية البيانات: كيف تحول الإنسان إلى مورد سياسي واقتصادي؟

1. المقدمة

في زمنٍ لم تعد فيه الحدود تُرسَم على الخرائط، بل على الشاشات، تتشكّل ملامح نظام عالمي جديد لا تديره الجيوش ولا المصارف، بل الخوارزميات والبيانات. فالقوة اليوم لم تعد في من يمتلك الأرض أو النفط، بل في من يمتلك القدرة على رؤية العالم من خلال تدفقاته الرقمية، وتحليل سلوكه، والتنبؤ بمستقبله. وهكذا تحوّل الإنسان المعاصر من صانع للمعلومة إلى مادة خام في اقتصاد البيانات، تُستخرج منه أنماط السلوك كما كانت تُستخرج المعادن من باطن الأرض.

هذا التحوّل العميق لم يُنتج مجرد اقتصاد جديد، بل أعاد توزيع السلطة على نحو جذري. إذ تراجعت احتكارات الدول لصالح كيانات رقمية عابرة للحدود باتت تمتلك من القدرة على التأثير في الرأي العام والقرارات السياسية ما يفوق أدوات السيادة التقليدية. وفي عالمٍ أصبحت فيه "المعلومة" سلاحًا، صار التحكم في تدفق البيانات نوعًا من الهيمنة الناعمة التي تعيد تشكيل العلاقات بين الدول والشركات والأفراد على حد سواء.

من هنا، يسعى هذا البحث إلى تفكيك بنية السلطة الرقمية المعاصرة عبر دراسة مسارات تشكّلها وأدواتها الاقتصادية والسياسية والقانونية، وإلى فهم كيف أعادت البيانات تعريف مفاهيم الرأسمال، والسيادة، والحرية، والعدالة. إنه بحث لا يكتفي برصد الظواهر، بل يسعى إلى قراءة التحولات البنيوية التي تقف خلفها، في تقاطع الاقتصاد بالسياسة، والتقنية بالأخلاق، والمعلومات بالسلطة. وبينما يتبدّل شكل العالم تحت ضغط الذكاء الاصطناعي ورأسمالية البيانات، يطرح هذا العمل رؤية تحليلية تُسائل حاضرنا الرقمي وتستشرف ملامح النظام العالمي القادم — نظامٍ قد لا يُقاس فيه النفوذ بعدد الجنود أو المصانع، بل بعدد الخوادم والمعطيات والعقول التي تفكّر بالأكواد.

2. الاقتصاد السياسي للبيانات – من النفط إلى "النفط الرقمي"

يصف البنك الدولي البيانات بأنها أغلى سلعة في العالم اليوم، مؤكدًا أنها المحرك الأساس للاقتصاد الرقمي ولكنها في الوقت نفسه الأقل خضوعًا للتنظيم والرقابة من قبل الحكومات. وينعكس ذلك في هيمنة عدد ضئيل من الشركات على البنية التحتية الرقمية عالميًا. فعلى سبيل المثال، تهيمن خمس شركات فقط (المعروفة اختصارًا باسم GAFAM: غوغل وأمازون وفيسبوك/ميتا وآبل ومايكروسوفت) على نسبة تفوق 70% من خدمات البنية التحتية للإنترنت والحوسبة السحابية عالميًا. وتشير الإحصاءات إلى أن شركة أمازون عبر خدمتها السحابية (AWS) تستحوذ بمفردها على نحو 40% من سوق الحوسبة السحابية في العالم، تليها مايكروسوفت وألفابيت/غوغل بحصص كبيرة أيضًا – مما يعني أن جزءًا هامًا من بيانات العالم وتخزينها يجري عبر مراكز بيانات تابعة لهذه الشركات. ونتيجةً لذلك، تضخمت القوّة السوقية لهذه الشركات إلى درجة غير مسبوقة؛ ففي عام 2024 تجاوزت القيمة السوقية المجمّعة لأكبر خمس شركات تقنية أمريكية حاجز 10.5 تريليون دولار – وهو رقم يفوق الناتج المحلي الإجمالي لدولتي ألمانيا واليابان مجتمعتين (Pressenza, 2024).

أدى التدفق المستمر لبيانات المستخدمين إلى تمكين الشركات التقنية العملاقة من بناء مواقع احتكارية مهيمنة في قطاعاتها، ليس عن طريق الأساليب التقليدية (كالاتفاقات الكارتيلية أو فرض الهيمنة بالقوة المباشرة) بل عبر الخوارزميات واستغلال المعلومات بشكل يمنع المنافسين من مجاراتها. فنموذج عمل منصات الإنترنت الضخمة يقوم على قاعدة بسيطة: كلما جمعت بيانات أكثر، كلما تحسّنت خوارزمياتك وخدماتك، وكلما اجتذبت مزيدًا من المستخدمين – مما يولد المزيد من البيانات، وهكذا في حلقة تغذية راجعة تعزّز المركز المهيمن. بهذه الطريقة نجحت شركات مثل غوغل وأمازون وفيسبوك في سحق أو إقصاء المنافسين المحتملين بمرور الوقت، من خلال تفوّقها الخوارزمي والاستفادة من اقتصاديات المنصات التي تعطي الأفضلية دائمًا لـ"من يملك البيانات". وكما وصف تقرير بحثي هذا الوضع: "في الاقتصاد الرقمي، المنافسة لا تُلغى بالسلاح... بل تُلغى بالخوارزمية" – إذ تستخدم الشركة المسيطرة معرفتها التفصيلية بتفضيلات المستخدمين (عبر بياناتهم) لتقديم خدمات أفضل أو عروض مخصصة تقضي على حوافز الجمهور للانتقال لمنافس آخر.

تتجلى هيمنة المنصات بوضوح في حالة شركة جوجل. تبدأ هيمنة غوغل من سيطرتها شبه الكاملة على سوق محركات البحث عالميًا (بحصة تفوق 90% في معظم البلدان)، ولكنها تمتد أيضًا إلى سوق الإعلان الرقمي بمختلف مراحله. طورت غوغل على مدى سنوات منظومة إعلان متكاملة تسيطر على كافة حلقات سلسلة الإعلانات على الإنترنت: فهي تدير المنصة التي يستخدمها الناشرون لبيع المساحات الإعلانية على مواقعهم (Google Ad Manager/DoubleClick)، وتدير السوق أو البورصة الإعلانية التي يجري فيها المزاد بين المعلنين والناشرين (Ad Exchange)، كما تدير الأدوات التي يستخدمها المعلنون أنفسهم لشراء الإعلانات (DV360 & Google Ads). هذا يعني أن غوغل تقف على رأس الطرفين البائع والمشتري في آن معًا في سوق الإعلانات عبر الإنترنت.

METRO for Knowledge

ووفق دعوى قضائية رفعتها عشرات الولايات الأمريكية ضد غوغل، فإن الشركة "تتحكم فعليًا في كامل سلسلة توريد الإعلانات الرقمية" مما يتيح لها تعزيز أرباحها على حساب الناشرين والمعلنين الآخرين. وقد اتهمتها وزارة العدل الأمريكية في 2023 باحتكار سوق تكنولوجيا الإعلانات واستغلال هيمنتها لدرجة أنه طُرح احتمال تفكيك أجزاء من أعمالها الإعلانية قسريًا إن ثبتت تلك الانتهاكات. وإجمالًا، تراكمت على غوغل غرامات من المفوضية الأوروبية تتجاوز 8.25 مليار يورو خلال العقد الأخير بسبب ممارسات احتكارية متنوعة (منها تفضيل خدماتها في نتائج البحث وإجبار مصنعي هواتف أندرويد على تنصيب تطبيقاتها بشكل افتراضي) (Reuters, 2023).

الخلاصة، ليس صدفةً أن الشركات الخمس الكبرى اليوم تمتلك كل منها منظومة متكاملة يصعب على أي وافد جديد منافستها: فغوغل مثلاً لا تسيطر على البحث فقط، بل تستحوذ على نظام تشغيل أندرويد للهواتف وخدمة البريد الإلكتروني والملاحة والخرائط والفيديو (يوتيوب) والإعلانات، مما يجعل دخول أي شركة ناشئة في أي من هذه المجالات تحديًا شبه مستحيل بدون المرور بمنتجات غوغل أو بياناتها. هذا ما دعا خبراء اقتصاد رقمي إلى وصف الوضع بأنه "احتكار خوارزمي" جديد يختلف عن احتكارات القرن الماضي التقليدية. إنه احتكار يولد من خوارزميات تغذي نفسها بالبيانات فتزداد دقةً وقوة، ولا يحتاج إلى اتفاقات سرية بين شركات أو تواطؤ مباشر، بل يكفي فيه التفوق التقني والبياني لشركة واحدة كي تميل كفة السوق بالكامل لصالحها.

3. الشركات العملاقة كقوى سياسية عالمية

لم تعد شركات التكنولوجيا مجرد فاعل اقتصادي يسعى للربح ضمن السوق الحرة، بل تحوّلت إلى لاعب جيواستراتيجي يتمتع بنفوذ سياسي مباشر وغير مباشر على مستوى العالم. تمتلك هذه الشركات منصات تواصل ومحركات بحث وأدوات معلوماتية تصل إلى مليارات الأشخاص، مما منحها قدرة على تشكيل الرأي العام والتأثير في عمليات ديمقراطية وسياسات وطنية بشكل غير مسبوق. يتضح هذا جليًا في فضيحة كامبريدج أناليتكا عام 2018، حين كُشف أن شركة استشارية سياسية استطاعت الحصول بشكل غير مشروع على بيانات شخصية لما يصل إلى 87 مليون من مستخدمي فيسبوك وتوظيفها في استهداف الناخبين برسائل دعائية مخصصة خلال الانتخابات الأمريكية واستفتاء بريكست. وقد تباهى مسؤولو كامبريدج أناليتكا بأن لديهم حوالي 5000 نقطة بيانات عن كل ناخب أمريكي، تُستخدم لتحليل شخصيته وتوجيه إعلانات معدّة خصيصًا للتأثير على سلوكه الانتخابي. مثل هذه الحادثة كشفت كيف يمكن لاستغلال بيانات الأفراد تقويض نزاهة العمليات الديمقراطية، وأظهرت الوجه السياسي القوي لنماذج عمل تقوم على ما تسميه شوشانا زوبوف "رأسمالية المراقبة" – أي جمع البيانات على نطاق واسع وتحليلها للتنبؤ بسلوك الناس والتأثير فيه (Amnesty International, n.d.).

علاوة على ذلك، أخذت حكومات ودول تدرك أن هذه الشركات ليست مجرد كيانات اقتصادية بل أدوات يمكن توظيفها – أو تحتاج للتحسب منها – في إطار التنافس الجيوسياسي. ففي الولايات المتحدة، تعاونت شركات التكنولوجيا مع الأجهزة الأمنية تحت برامج سرية مثل برنامج PRISM التابع لوكالة الأمن القومي، والذي أتاح للوكالة الوصول إلى خوادم شركات كبرى لجمع بيانات المستخدمين لأغراض استخباراتية. وفي الوقت نفسه، استفادت واشنطن من قدرات شركاتها في الحرب السيبرانية والصراع التقني مع خصومها؛ فعلى سبيل المثال، منعت السلطات الأمريكية شركة هواوي الصينية من نشر تقنياتها لشبكات الجيل الخامس في الغرب بحجة الأمن القومي، واستعانت بدلًا من ذلك بشركات محلية أو حليفة. وتؤدي الشركات الأمريكية دور "أذرع ناعمة" للسياسة الخارجية الأمريكية عبر انتشار منتجاتها وخدماتها عالميًا، وأحيانًا كأدوات ضغط تقني على دول منافسة.

وإلى جانب التأثير المباشر في الأحداث السياسية، تعمل الشركات التقنية على تنظيم السياسات العامة عبر الضغط واللوبي. فالشركات الكبرى تنفق عشرات الملايين سنويًا في واشنطن وبروكسل لتمويل جماعات ضغط تؤثر في التشريعات لصالحها. وتشير بيانات النصف الأول من عام 2025 في الولايات المتحدة إلى أن ثماني شركات تقنية وذكاء اصطناعي كبرى أنفقت مجتمعة 36 مليون دولار على أنشطة الضغط السياسي (بمتوسط 320 ألف دولار يوميًا خلال عمل الكونغرس). وتصدرت شركة ميتا (فيسبوك) القائمة بإنفاق قياسي بلغ 13.8 مليون دولار خلال ستة أشهر فقط، موظِّفةً 86 فردًا للضغط – أي بمعدل ممثل ضغط واحد لكل ستة أعضاء من الكونغرس. كذلك زاد إنفاق شركات مثل غوغل (7.8 مليون) ومايكروسوفت (5.2 مليون) خلال الفترة نفسها. هذه الأرقام الضخمة تعكس تصاعد النفوذ السياسي المباشر لشركات التقنية، حتى قيل إن وادي السيليكون بات يمتلك "جيشًا" من جماعات الضغط يوازي نفوذ صناعات الدواء أو البترول التقليدية (Issue One, 2025).

4. البيانات كأداة هيمنة عالمية: الصراع الأمريكي–الصيني

لم يعد التنافس العالمي بين القوى الكبرى يدور فقط حول التجارة أو التفوق العسكري التقليدي، بل انتقل بشكل واضح إلى ميدان التكنولوجيا والبيانات. فالولايات المتحدة رسخت هيمنتها في العقود الماضية على العمود الفقري للإنترنت والبنية التحتية الرقمية العالمية – سواء من خلال التحكم في عناوين الإنترنت الجذرية وأجهزة الخوادم الكبرى، أو عبر هيمنة شركاتها (غوغل، أمازون، مايكروسوفت، ميتا، آبل...) على خدمات الحوسبة السحابية والتخزين ومنصات التواصل ومحركات البحث التي يستخدمها مليارات

البشر خارج أمريكا. هذه السيطرة تمنح واشنطن أوراق قوة استراتيجية: فهي تتيح لها مثلاً الوصول إلى بيانات عالمية هائلة (كما ظهر في تسريبات برامج التجسس الأمريكية)، وتمكّنها من فرض معايير التقنية العالمية بما يخدم مصالحها وأمنها القومي.

في المقابل، أدركت الصين خلال العقدين الماضيين أنها بحاجة لبناء نموذجها الرقمي الخاص إذا أرادت كسر الأحادية الأمريكية. فأنشأت الصين ما يشبه "إنترنت موازي" خلف جدار ناري تقني (مشروع Great Firewall) يفرض سيطرة مركزية صارمة على تدفق المعلومات داخل البلاد، ويمنع هيمنة المنصات الأمريكية على سوقها المحلي. كما تبنّت بكين إستراتيجية صناعية طموحة لتطوير شركات تقنية وطنية منافسة عالميًا – مثل علي بابا وتينسنت وهواوي وبايدو – ووفرت لها حماية سوقية ودعمًا حكوميًا مكثفًا حتى كبرت وأصبحت بدورها قوى تقنية لها حضور عالمي. هذا النموذج الصيني يمتاز بأنه مركّز ومنغلق نسبيًا؛ فالدولة تشرف مباشرة على القطاع التقني، وتستخدمه كأداة رقابة مجتمعية محكمة في الداخل (مثل نظم الائتمان الاجتماعي وأنظمة المراقبة بالكاميرات والذكاء الاصطناعي)، وكذراع نفوذ في الخارج من خلال تصدير هذه التقنيات لدول أخرى.

يتجلى الصراع الرقمي الأمريكي–الصيني في عدة ساحات، أبرزها سباق السيطرة على البنى التحتية المستقبلية كشبكات الجيل الخامس (G5) وتقنيات الذكاء الاصطناعي. فقد أثار توسع شركة Huawei الصينية في نشر معدات G5 حول العالم مخاوف واشنطن وحلفائها الذين اعتبروا ذلك تهديدًا أمنيًا، مما أدى إلى حملة غربية لمنع معدات هواوي من شبكاتهم وفرض عقوبات قاسية على الشركة. بالمقابل، استثمرت الصين بقوة في دعم هواوي لتطوير بدائلها الخاصة من الشرائح المتقدمة وشبكات الاتصال – ونجحت جزئيًا رغم العقوبات، حيث كشفت عام 2023 عن رقاقة معالجة بدقة 7 نانومتر مصنّعة محليًا مما اعتُبر إنجازًا تقنيًا يكسر رمزيًا الحصار التكنولوجي الغربي (Pressenza, 2023).

وفي الذكاء الاصطناعي، تتنافس المنظومات الأمريكية (مثل نماذج ChatGPT المدعومة من مايكروسوفت أو نموذج Gemini لدى غوغل) مع نظيراتها الصينية (مثل نموذج ERNIE لدى بايدو) على الريادة في معالجة اللغة والابتكارات القائمة على البيانات. وقد أعلنت الصين خطة وطنية شامله (الخطة الجديدة للذكاء الاصطناعي 2030) تهدف إلى جعلها رائدة العالم في هذا المجال قبل نهاية العقد، مدفوعة باستثمارات هائلة تجاوزت 30 مليار دولار سنويًا في مشاريع الذكاء الاصطناعي بحلول 2023 مع نمو متوقع 25% سنويًا (Pressenza, 2023).

إلى جانب السباق التقني الثنائي، تشكلت في السنوات الأخيرة تحالفات رقمية جديدة تعكس الاستقطاب الناشئ. فالمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة ينسق سياساته التقنية عبر شراكات مثل اتفاقية AUKUS (التي توسعت لتشمل التعاون في تقنيات متقدمة كالذكاء الاصطناعي والفضاء السيبراني) ومبادرات أمنية رقمية ضمن مجموعة الدول السبع وغيرها، في محاولة لضمان تفوّق القيم "الليبرالية" في الفضاء السيبراني العالمي. بالمقابل، تروج الصين لمفهوم "سيادة الدولة على الفضاء السيبراني" وتدفع نحو بناء فضاء رقمي موازٍ عبر مبادرة "طريق الحرير الرقمي" ضمن مشروع الحزام والطريق. وتقوم هذه المبادرة على مدّ البنية التحتية الرقمية (كوابل ألياف ضوئية بحرية، أبراج اتصال، مراكز بيانات) في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بتمويل وخبرة صينية. وتشير تقديرات حديثة إلى أن الصين وقّعت بالفعل اتفاقيات تعاون رقمي مع ما لا يقل عن 16 دولة، وقد يصل عدد الدول المشاركة في طريق الحرير الرقمي - بشكل أو بآخر - إلى ثلث دول مبادرة الحزام والطريق (أي حوالي 46 دولة). بل إن الصين باتت الممول الأكبر لمشاريع تكنولوجيا المعلومات في إفريقيا متجاوزةً كل المانحين الدوليين مجتمعين، مما يمنحها نفوذًا اقتصاديًا وسياسيًا متزايدًا في تلك البلدان ويثير مخاوف من استعمار رقمي جديد (Council on Foreign Relations [CFR], 2024)>

في ظل هذا الانقسام، يمكن تشبيه شركات التكنولوجيا الكبرى بسفراء أو وكلاء نفوذ غير رسميين للقوى العظمى. فشركات وادي السيليكون (مثل غوغل وفيسبوك/ميتا) تمثل الوجه "الليبرالي" للرأسمالية الأمريكية – حيث تنتشر خدماتها في كل مكان لتعكس نموذجًا يقوم على الانفتاح (نسبيًا) وحرية التعبير والأسواق المفتوحة، وإن كانت تُتهم أيضًا بنشر النموذج النيوليبرالي الأمريكي والقيم الاستهلاكية الغربية. في المقابل، تعكس شركات الصين الرقمية (كعلي بابا وتينسنت) النموذج الصيني المراقب؛ فهي تعمل تحت عين الدولة وتنسجم مع سياساتها في إخضاع المعلومات للرقابة وتحقيق أهداف الحزب الحاكم (Pressenza, 2023). وعلى الرغم من نفي هذه الشركات لأي تبعية مباشرة للحكومة، إلا أن علاقاتها الوثيقة بالدولة تجعلها أداة ضمن استراتيجية بكين لتصدير نموذجها – فكثير من الدول النامية تستورد الآن أنظمة مراقبة ومنصات دفع رقمية صينية الصنع، بكل ما تحمله من معايير خصوصية وأمن مختلفة عن المعايير الغربية (QZ, 2024).

5. الرد الأوروبي – تشريعات حماية الخصوصية كأداة جيوسياسية

على خلاف الولايات المتحدة والصين، اللتين تتصدران سباق الاقتصاد الرقمي عبر شركات عملاقة أو بدعم حكومي مباشر، يجد الاتحاد الأوروبي نفسه دون "أبطال تقنيين" خارقين في ميدان المنصات الرقمية (فأوروبا لا تضم شركة تعادل قيمة أبل أو غوغل مثلًا)، ولكنه يمتلك سلاحًا مميزًا: قوة القانون والتنظيم. وقد أدرك صناع القرار الأوروبيون أن بمقدورهم استخدام التشريعات لتنظيم الفضاء الرقمي بطريقة تعيد شيئًا من التوازن أمام هيمنة الشركات الأمريكية والصعود الصيني. لذلك تبنّى الاتحاد الأوروبي استراتيجية توظف حماية البيانات وحقوق الخصوصية كأداة ليس فقط لحماية المواطنين، بل أيضًا لترسيم حدود النفوذ الرقمي الأمريكي–الصيني داخل أوروبا.

كانت الخطوة الأبرز في هذا الاتجاه إصدار اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) التي دخلت حيز التنفيذ عام 2018، والتي تعد حتى اليوم أكثر قوانين حماية البيانات شمولًا في العالم. فرض الـGDPR معايير صارمة على كيفية جمع البيانات الشخصية ومعالجتها، وألزم الشركات العالمية – بما فيها الأمريكية – باحترام خصوصية المستخدمين الأوروبيين أو مواجهة عقوبات ضخمة. وبالفعل تعرضت شركات كبرى لعقوبات تاريخية بموجب هذا القانون: ففي عام 2023 فرضت الهيئات الأوروبية غرامة قياسية قدرها 1.2 مليار يورو على شركة ميتا (فيسبوك سابقًا) بسبب نقلها بيانات مستخدمي الاتحاد إلى الولايات المتحدة خلافًا للقواعد (Data Privacy Manager, 2023). كما سبق أن غُرّمت غوغل مبلغ 50 مليون يورو في فرنسا عام 2019 لخرقها مبادئ الشفافية والموافقة في الـGDPR، وتواجه شركات أخرى كأمازون وغيرها تحقيقات وغرامات مماثلة. هذه الغرامات ليست مجرد عقوبات اقتصادية، بل يمكن قراءتها كجزء من رد سيادي أوروبي على تغوّل المنصات الأمريكية في فضائها. فهي توجه رسالة مفادها أن سيادة القانون الأوروبي تمتد لتحكم سلوك تلك الشركات داخل حدود الاتحاد، حتى لو كانت مقراتها في كاليفورنيا.

إلى جانب الـGDPR في مجال الخصوصية، أقرّ الاتحاد الأوروبي حزمة تشريعات تنظيمية جديدة تستهدف تقويض ممارسات الاحتكار لمنصات الإنترنت وتعزيز المنافسة وشفافية المحتوى. من أهمها قانون الأسواق الرقمية (DMA) الذي وُضع حيز التنفيذ في 2022، والذي يفرض على "حراس البوابة" الرقميين (أي المنصات الضخمة مثل غوغل وفيسبوك وآبل) التزامات تضمن عدم استغلالهم لموقعهم لفرض خدماتهم على المستخدمين أو إقصاء المنافسين. على سبيل المثال، يلزمهم DMA بالسماح للمستخدمين بإزالة التطبيقات الافتراضية وتثبيت بدائل، ويمنع منصات التجارة (مثل أمازون) من استخدام بيانات البائعين المستقلين لمنافستهم (Reuters, 2022).

من زاوية جيوسياسية، تستخدم أوروبا هذه التشريعات أيضًا كورقة نفوذ في مواجهة كل من الولايات المتحدة والصين. ففرض المعايير الأوروبية عالميًا – عبر واقع أن أي شركة تود التعامل مع 450 مليون مستهلك أوروبي ستضطر للامتثال لهذه القواعد – يجعل الاتحاد لاعبًا قادرًا على وضع أجندة تنظيمية دولية. وقد وصف مفوض السوق الداخلية الأوروبي تييري بريتون الغرامات والإجراءات ضد الشركات الأمريكية بأنها دفاع عن "سيادة أوروبا الرقمية" بوجه هيمنة غير أوروبية. فعندما غرّمت بروكسل شركة غوغل في سلسلة قضايا مكافحة احتكار بمجموع 8.25 مليار يورو خلال عقد واحد (Reuters, 2023) (في قضايا مثل تفضيل خدمات مقارنة الأسعار الخاصة بها، وفرضها تطبيقاتها على نظام أندرويد، وهيمنة إعلانها الرقمي)، فإنها بذلك لا تعاقب غوغل ماليًا وحسب، بل تضع حدودًا لقوة غوغل التنظيمية داخل أوروبا. وكذلك حين أجبرت حكمًا قضائيًا أوروبيًا شركة فيسبوك عام 2020 على الامتثال لقوانين خصوصية أشد صرامة في ألمانيا (منع دمج بيانات واتساب وإنستغرام مع بيانات فيسبوك دون موافقة المستخدم الصريحة) (Amnesty International, 2020)، كان في ذلك تأكيد على أن حرية تصرف الشركات التقنية ستظل مقيّدة بسيادة القانون الأوروبي.

6. المخاطر المستقبلية – التبعية الرقمية وانعدام المساواة

لقد أدى تمركز تدفقات البيانات عبر دول بعينها إلى خلق نوع جديد من عدم التكافؤ في السلطة. فعلى سبيل المثال، تتم استضافة النسبة العظمى من البيانات السحابية عالميًا في خوادم موجودة بالولايات المتحدة وأوروبا، ومؤخرًا الصين – بينما لا تمتلك معظم دول العالم مراكز بيانات كبرى على أراضيها. هذا يعني أن الذاكرة الرقمية للبشرية (من بريد إلكتروني ومحتوى مواقع وملفات ووثائق رقمية وغيرها) مخزنة فعليًا لدى عدد محدود من الدول والشركات. وليس الأمر مجرد تخزين سلبي؛ فمن يملك هذه البيانات يمكنه تحليلها والتنبؤ من خلالها وربما التأثير استباقيًا على الأحداث الاقتصادية والاجتماعية.

وتشير تحليلات إلى أن القدرة على التنبؤ الدقيق بأنماط الاستهلاك أو الرأي العام أصبحت أشبه بامتلاك قوة للتأثير على تلك الأنماط مستقبلًا. فالبنوك المركزية مثلاً تراقب ما يسمى "مؤشر أمازون" الذي يقيس الأسعار على منصة أمازون كمؤشر مبكر على التضخم؛ وشركات التقنية المالية (FinTech) الكبرى مثل علي باي ووي شات باي في الصين تدير منظومات مدفوعات ضخمة قد تؤثر على عرض النقد وسياسات البنوك المركزية المحلية. حتى إن محاولة فيسبوك طرح عملة رقمية مستقرة باسم "ليبرا" عام 2019 أثارت ذعر الحكومات والبنوك المركزية عالميًا، ووُصفت بأنها تهديد للسيادة المالية للدول لأنها كانت ستسمح لشبكة خاصة تصدر عملة يستخدمها مئات الملايين بمعزل عن النظام المالي التقليدي (Sciences Po, 2019). تدخلت الجهات التنظيمية بقوة لإجهاض مشروع ليبرا أو تعديله جذريًا، مما يدل على إدراكهم لخطر تحوّل شركات التقنية إلى جهات تصنع السياسة النقدية عمليًا إن هي سيطرت على نظم الدفع والإقراض بعيدًا عن رقابة البنوك المركزية.

لقد نشأ أيضًا مفهوم جديد يمكن تسميته "الجغرافيا الرقمية" أو "الجيوديجيتال" الذي يهتم بتوزيع البنى التحتية المعلوماتية عبر العالم. فمثلما كانت الدول تتنافس على المضائق والممرات البحرية، تتنافس اليوم على استضافة مراكز البيانات العملاقة التي تُعد بمنزلة مخازن الثروة الجديدة. حتى أن بعض المحللين شبّهوا أهمية امتلاك مركز بيانات ضخم على أرض دولة ما بأهمية وجود بئر نفط في القرن الماضي. ومن هنا نرى دولًا مثل سنغافورة والإمارات تسعى لتكون عقدًا رقمية باستضافة مراكز بيانات إقليمية لشركات كبرى، لضمان بقاء جزء من حركة البيانات تحت سيادتها. وفي المقابل، تحاول دول كبرى كروسيا فرض سيادة رقمية بإلزام

الشركات بحفظ بيانات المواطنين محليًا لضمان السيطرة عليها. إذ لم تعد حدود الدولة تُقاس فقط بخطوط مرسومة على الأرض، بل بمدى قدرتها على إبقاء بياناتها داخل "حدود سيادية رقمية" خاصة بها.

ومن زاوية الاقتصاد العالمي، تمنح السيطرة على البيانات قوة "تنبؤية" وتأثيرية غير مسبوقة للشركات والدول المالكة لها. إذ تستطيع الخوارزميات العاملة على البيانات الضخمة كشف أنماط خفية واتجاهات قبلية (Leading indicators) في الأسواق والأذواق العامة. وقد قال أحد خبراء البيانات: "من يملك بيانات اليوم، يملك قدرة صنع القرار غدًا" – في إشارة إلى أن القرارات السياسية والاقتصادية ستتعتمد على معلومات مستخرجة من تحليل البيانات، وبالتالي سيملك زمام التوجيه من يحتكر هذه العملية. فعلى سبيل المثال، يمكن لشركة مثل أمازون بما لديها من معلومات تفصيلية عن إنفاق المستهلكين أن تتنبأ بتغيرات الطلب أسرع من أي جهاز حكومي، وربما تعدّل أسعارها وخططها بسرعة تحقق بها مكاسب وتضع منافسيها وحتى صناع السياسات أمام الأمر الواقع. وبالمثل، تستخدم شركات التواصل الاجتماعي الكبرى خوارزميات يمكنها تضخيم أو كبح انتشار أفكار معينة في المجتمع، مما دفع البعض للقول بأن "من يتحكم في تدفق المعلومات سيتحكم في العقول، وبالتالي في القرارات السياسية".

يثير مشهد الهيمنة الرقمية الحالي مخاوف جدية بشأن اتساع الفجوة الرقمية بين الدول، وظهور أشكال جديدة من عدم المساواة والاستعمار الرقمي. فبينما تتمتع الدول والشركات القادرة على إنتاج البيانات وتحليلها بمكاسب اقتصادية وسياسية ضخمة، تقف دول أخرى – خاصةً النامية – في موقع المستهلك فقط أو المورد الخام للبيانات دون أن تمتلك القدرة على الاستفادة منها محليًا. من مظاهر هذه الفجوة أن الدول المتقدمة تتركز فيها البنية التحتية الرقمية المتطورة (من مراكز بيانات فائقة الحجم، وشبكات ألياف بصرية، ومنصات ذكاء اصطناعي متقدمة)، في حين تفتقر كثير من دول الجنوب العالمي لتلك الإمكانات وتعتمد كليًا على خدمات مستوردة. وينتج عن ذلك اختلال في ميزان القوة الرقمية: فالدول التي تستهلك التقنية دون إنتاجها تجد نفسها مضطرة لقبول شروط الشركات والدول المورِّدة، تمامًا كما كانت الدول المستعمَرة سابقًا تُرغم على تصدير المواد الخام واستيراد المنتجات النهائية بشروط مجحفة.

ليس من المبالغة القول إننا نشهد اليوم موجة "استعمار رقمي" حيث تعيد القوى الغنية هيكلة تبعية جديدة عبر التكنولوجيا. وكما يصف باحثون هذه الظاهرة: تقوم شركات التقنية الكبرى بـ"الاستيلاء على البنية التحتية والمنصات والبيانات في الدول النامية" بشكل يشبه استعمار الموارد في القرون السابقة. فالشركات الغربية والصينية تستثمر في كوابل الإنترنت ومشاريع المدن الذكية في إفريقيا وآسيا، لكنها في المقابل تحصل على تدفق مستمر من بيانات تلك الشعوب وتبني عليها نماذج ذكاء وابتكارات تعود بالفائدة والأرباح على مقارها الرئيسية في الشمال العالمي (UNESCO, n.d.). أما الدول النامية فتبقى عالقة في دور المزود للبيانات الخام دون القدرة على المنافسة في قطف ثمارها الاقتصادية.

يزيد الطين بلة أن هذه الدينامية تعزز حالة الاعتماد المزمنة للدول النامية على التقنيات المستوردة، مما قد يقوّض قدرتها على صناعة قرار مستقل في المستقبل. فإذا كانت قطاعات حيوية كالصحة والتعليم والمالية في بلد ما تعتمد كليًا على أنظمة أجنبية (مثلاً سجلات صحية رقمية مستضافة في خوادم شركة أمريكية، أو نظام مدفوعات يديره تطبيق أجنبي)، فإن أي تغيير في سياسات تلك الشركة أو ضغوط من حكومة مقرها قد تؤثر مباشرة على أمن ذلك البلد واقتصاده. وقد رأينا مؤخرًا كيف أن قرارًا من شركة تكنولوجيا مالية عالمية بتقييد خدماتها في بلد ما يمكن أن يسبب اضطرابًا في معاملات مواطنيه اليومية. بكلمات أخرى، هناك خشية من ظهور "صندوق نقد رقمي" تديره الشركات الكبرى فعليًا لفرض شروطها على الاقتصادات الأصغر، بديلًا عن المؤسسات المالية الدولية

التقليدية. فإذا كان صندوق النقد الدولي يفرض على الدول برامج إصلاح اقتصادي مقابل القروض، فقد تفرض الشركات التقنية على الدول شروطًا تتعلق بانفتاح بيانات مواطنيها أو تبني معايير معينة مقابل السماح لها باستخدام منصاتها وخدماتها.

وقد بدأت نُذر هذا السيناريو بالظهور. فمثلاً، عندما هددت بعض الدول بفرض ضرائب رقمية على عمالقة التقنية مقابل الأرباح التي يجنوها من أسواقها المحلية، قامت تلك الشركات بالتلويح بشكل غير مباشر بتقليص خدماتها أو رفع أسعارها على المستهلكين هناك. في المقابل، تعاني الدول الفقيرة من نزيف العقول الرقمية: حيث تجتذب الشركات الكبرى أفضل المبرمجين والمهندسين من الدول النامية برواتب عالية، ما يترك تلك الدول دون كوادر لبناء صناعتها التقنية المحلية – وهذا شكل آخر من أشكال الهيمنة شبيه بهجرة الأدمغة التقليدية لكنه مركّز أكثر في المجال الرقمي. وقد وصف أحد المفكرين هذا المشهد بقوله إن كل تقنية أو منصة عالمية جديدة "تُخاطر بأن تصبح أداة استخراج جديدة شبيهة بصندوق نقد رقمي يقوم بشفط البيانات والمواهب من الدول الضعيفة" في استمرار لدائرة التبعية (Substack, 2024).

من هذا المنطلق، بدأ الخبراء والمجتمع المدني يدقون ناقوس الخطر ويدعون لوضع "عقد اجتماعي رقمي" جديد يضمن توزيعًا أكثر عدلاً للقوة والثروة الرقمية بين الدول وداخل المجتمعات. فإذا كان العقد الاجتماعي التقليدي يقوم على مبادلة بعض حريات الأفراد بحماية الدولة لمصالحهم، فإن العقد الرقمي المنشود سيقتضي مبادلة جزء من حرية حركة البيانات بسيطرة مجتمعية أو دولية أكبر على مصيرها، بما يحقق الصالح العام العالمي بدل أن تستأثر به نخبة تقنية. وسنستعرض في المحور التالي بعض المقترحات في هذا الاتجاه.

7. الخاتمة

يظهر من خلال هذا البحث أنّ العالم يعيش مرحلة إعادة هندسة شاملة لمفاهيم القوة والسيادة في ظل التحول الرقمي المتسارع. فقد أصبحت البيانات المورد الأثمن في النظام العالمي الجديد، وتحوّلت الشركات التقنية الكبرى إلى فاعلين سياسيين واقتصاديين يمتلكون من النفوذ ما يتجاوز قدرات كثير من الدول. إنّ هذا الواقع أفرز منظومة جديدة من الهيمنة الرقمية تُمارَس عبر الخوارزميات، والبنى السحابية، والذكاء الاصطناعي، بدلًا من أدوات السيطرة التقليدية.

وقد بيّنت المحاور السابقة أن جوهر هذه الهيمنة لا يقوم على الغزو العسكري أو التفوق الصناعي، بل على احتكار المعرفة والقدرة التحليلية الناتجة عن تراكم البيانات. فالمؤسسات التي تمتلك القدرة على جمعها وتحليلها توجّه السياسات العامة، وتعيد صياغة السلوك الفردي والجماعي على حدّ سواء. وفي المقابل، تعيش الدول النامية حالة من التبعية الرقمية العميقة، إذ تستهلك التكنولوجيا دون أن تشارك في إنتاجها أو تتحكم في مواردها المعرفية. كما تبيّن أنّ هذا التحوّل أحدث اختلالًا في مفهوم السيادة، حيث باتت الحكومات تعتمد على بنى تحتية رقمية أجنبية لتسيير شؤونها، في مشهد لم يعد فيه واضحًا من يخدم من: هل الشركات تخدم الدولة أم العكس؟ ومع تصاعد هذه المعادلة المقلوبة، أصبح العالم بحاجة ماسة إلى إعادة تعريف العلاقة بين القطاعين العام والخاص ضمن ما يمكن تسميته بـ العقد الاجتماعي الرقمي.

تُشير نتائج البحث إلى أن التحدي الأكبر في العقد القادم لن يكون في تطوير التقنية بحد ذاتها، بل في توزيع مكاسبها وضبط آثارها ضمن منظومة أخلاقية وقانونية عادلة. فغياب الأطر الدولية الناظمة يهدد بتحوّل العالم إلى إقطاعيات رقمية يتحكم فيها عدد محدود من الشركات، في حين يفقد الأفراد والمجتمعات سيطرتهم على بياناتهم وهوياتهم الرقمية.

من هنا، يخلص البحث إلى أنّ الحوكمة العادلة للبيانات هي الشرط الحاسم لبناء مستقبل رقمي أكثر توازنًا واستدامة. ويقتضي ذلك تطوير أطر دولية تُعيد تعريف مفاهيم الملكية والمساءلة والشفافية في المجال الرقمي، بحيث تُعامل البيانات باعتبارها موردًا عامًا عالميًا لا سلعة مملوكة لفئة محدودة. عندها فقط يمكن تحويل الثورة الرقمية من مصدر للهيمنة إلى فرصة حقيقية للعدالة والتنمية المشتركة.

قائمة المراجع

Amnesty International. (2020). *Facebook data integration and privacy regulation in Germany*. Retrieved from https://www.amnesty.org

Amnesty International. (2024). *Surveillance capitalism and the power of digital monopolies*. Retrieved from https://www.amnesty.org

Atlantic Council. (2020). *Trump's new Middle East peace deal: A real path or dead on arrival?* Retrieved from https://www.atlanticcouncil.org

CIGI (Centre for International Governance Innovation). (2023). *A digital Bretton Woods: Governing data and technology for the global good*. Retrieved from https://www.cigionline.org

Council on Foreign Relations (CFR). (2023). *The digital silk road and China's global data strategy*. Retrieved from https://www.cfr.org

Dataprivacymanager.net. (2023). *Meta fined €1.2 billion for GDPR violations*. Retrieved from https://www.dataprivacymanager.net

InsidePrivacy.com. (2019). *CNIL fines Google €50 million under GDPR for lack of transparency and consent*. Retrieved from https://www.insideprivacy.com

Issue One. (2025). *Big Tech lobbying in the U.S. Congress: 2025 midyear report*. Retrieved from https://www.issueone.org

Lanier Law Firm. (2023). *Google ad tech monopoly lawsuit explained*. Retrieved from https://www.lanierlawfirm.com

Pressenza. (2023). *EU's Artificial Intelligence Act and algorithmic transparency standards*. Retrieved from https://www.pressenza.com

Pressenza. (2024). *The global concentration of data power and digital monopolies*. Retrieved from https://www.pressenza.com

Privacy International. (2024). *Cloud sovereignty and government surveillance partnerships*. Retrieved from https://www.privacyinternational.org

QZ.com. (2024). *China's digital giants and the question of state control*. Retrieved from https://qz.com

Reuters. (2023). *Amazon accused of using merchant data to create competing products*. Retrieved from https://www.reuters.com

Reuters. (2023). *Google faces new U.S. antitrust suit over digital ads dominance*. Retrieved from https://www.reuters.com

Sciences Po. (2019). *The Libra project and the threat to financial sovereignty*. Retrieved from https://www.sciencespo.fr

Substack. (2024). *The rise of digital colonialism and the new IMF of data*. Retrieved from https://www.substack.com

TNI (Transnational Institute). (2024). *From oil states to data states: The new geopolitics of information*. Retrieved from https://www.tni.org

UNESCO. (n.d.). *Data, privacy, and digital ethics*. Retrieved from https://en.unesco.org

UNESCO. (n.d.). *Digital inequality and the global data divide*. Retrieved from https://en.unesco.org

UNESCO. (n.d.). *Towards a global data treaty: Balancing openness, sovereignty, and equity in the digital age*. Retrieved from https://en.unesco.org

World Bank. (2024). *The data economy and digital transformation*. Retrieved from https://www.worldbank.org

YRIS (Yale Review of International Studies). (2023). *Digital colonialism: Big Tech and the new forms of global dependency*. Retrieved from https://yris.yira.org